مهاتير يهاجم ميل واشنطن للحروب.. وموسى يدعو الدول العربية لاصلاحات شاملة

شخصيات دولية تدعو الى تحالف ثقافي بين الغرب والمسلمين

■ تونس ـ رويترز ـ يو بي اي: دعت شخصيات دولية بارزة تشارك في مؤتمر دولي لحوار الحضارات بالعاصمة التونسية الى تجاوز الصدام القائم بين الحضارة الغربية والاسلامية وبناء تحالف ثقافي افضل في عالم اكثر سلما واحتراما.

واجمع المشاركون في هذا المؤتمر الدولي الذي بدأ الاثنين ويستمر ثلاثة ايام بحضور عدد من رجال الفكر والسياسة البارزين منهم عمرو موسى امين عام جامعة الدول العربية ومهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق على ان الاختلاف العقائدي لا يبرر بأي شكل الصدام والانغلاق ورفض الاخر.

ويأتي عقد مؤتمر (الحضارات والثقافات الانسانية من الحوار الى التحالف) بعد وقت قصير من قيام صحيفة دنماركية بنشر رسوم كاريكاتيرية مسيئة للرسول محمد مما اثار موجة واسعة من الاحتجاجات في العديد من الدول الاسلامية التي طالبت الحكومة الدنمركية بالاعتذار عن هذا التصرف.

ونفى مهاتير المعروف بمعاداته للولايات المتحدة ان تكون الاختلافات الدينية سبب الصراع القائم حاليا بين الحضارة الغربية والاسلامية. وقال «النزاعات بيننا ذات طابع اقتصادي وسياسي بالاساس» معتبرا ان محاولات التذرع الغربية بنقل الديمقراطية للدول الاسلامية مثل ما يحدث اليوم لا تساهم في حل النزاعات بل تغذيها وتؤجج التصادم الحضاري. ومثلما كان متوقعا وجه مهاتير انتقاداته للولايات المتحدة قائلا «البلد الوحيد في العالم الذي اقدم على القاء قنبلة نووية قتلت الالاف من الابرياء هو بلد يدعي الديمقراطية».

واعتبر ان طريقة حل النزاع بواسطة الحروب في اشارة الى الحرب على العراق ليس امرا ايجابيا لان الحرب لا تؤدي الا للدمار.

وقال ان السلام العالمي والحوار المتكافئ لا يكون الا بفهم خصوصيات باقي الثقافات الانسانية مهما اختلفت الانتماءات الدينية والعرقية واللغوية.

وكانت المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) قد عينت مؤخرا مهاتير سفيرا لها للحوار بين الثقافات والحضارات. من جهته اقر عمرو موسى ان الصراع لم يهدأ بين الغرب والمسلمين وقال «اعتقد اننا مازلنا في مرحلة الصراع ولم نتحرك بعد الى مرحلة الحوار مع الغرب».

وانتقد موسى «الامم الغربية التي تدعي الديمقراطية بينما تضرب العدالة باسم العدالة مثلما يحصل من انحياز مقيت ضد حقوق الفلسطينيين».

لكنه قال ان قيام حوار حقيقي ثم تحالف حضاري مع الغرب يتطلب ايضا اقدام البلدان العربية على اصلاحات شاملة. وتابع «لقد ان الاوان ان نطلق منظومة اصلاحية كاملة وحقيقية في العالم الاسلامي تقوم على الاصلاح والتطوير والتحديث وعلى اعادة بناء الانسان المسلم ليكون شريكا كاملا في قيادة الانسانية في هذا القرن الجديد».

وارتفعت في الاونة الاخيرة دعوات مطالبة بانفتاح حضاري وثقافي اوسع بين العالمين الاسلامي والغربي بعد تصاعد المخاوف الغربية من هجمات المتشددين الاسلاميين منذ هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 على الولايات المتحدة. اما اكمل الدين حسان اوجلي الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي فقال «الحوار ليس هدف في حد ذاته وانما هو وسيلة للتفاهم وخلق جو من الاخاء والالفة والتعايش في كنف الاحترام بين مختلف الحضارات».

واضاف «غايتنا هي هدم الهوة التي نشأت بين الحضارة الاسلامية والغربية ومجابهة كل مظاهر التمييز والاساءة البشعة التي لا نقبلها واخرها استهزاء صحيفة دنمركية بالنبي الكريم محمد».

قال الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الاثنين انه لا يمكن مكافحة الارهاب من دون تعريف دولي دقيق له مجمع عليه، يرفض بوضوح الخلط بين الارهاب والحق والشرعي للشعوب في التحرر من الاحتلال والاستعمار.

وقال في كلمة القتها عنه بالنيابة وزيرة الثقافة الجزائرية خليدة التومي في الندوة الدولية حول «الحضارات والثقافات الانسانية ـ من الحوار الى التحالف»، التي بدأت اعمالها الاثنين بتونس،ان مكافحة الارهاب تستدعي مساهمة وتعبئة وتضامن جميع دول العالم.

وأضاف انه «يتعين ان يكون هذا التضامن مبنيا على اسس متعددة الاصعدة تفوق مجرد التعاون الامني، وهذا فقط يمكن للمجموعة الدولية محاربة الارهاب على ما هو عليه في الحقيقة، وليس كما نتوهمه».

وشدد من جهة اخرى على ان الدين الاسلامي «بريء من الارهاب براءة المسيحية من جرائم النازية»، كما انه يشكل حصنا منيعا ضد اخطار القراءة الاحادية والانفرادية، والتقوقع المميت، لاسيما وان الامة الاسلامية لم تظهر عبر تاريخها ككتلة واحدة او كأفق مغلق.

ولكنه اعتبر ان «هذه الحقيقة الجلية طمست وحجبت تحت وطأة الجهل الذي رضعت من سمومه جماعات متطرفة استعملت الدين لاغراض سياسية واستراتيجية وحتى تجارية».

واعرب الرئيس الجزائري عن اسفه لان العالم الغربي «لايزال في بحث عقيم وخطير عن عدو وهمي، يلصق بعنقه جميع مشاكل الارض وهمومها،ذلك انه بعد العدو الاحمر،صار يحلو لبعض ذوي النوايا السيئة اقتراح جدول قراءة وتحليل لمصير الانسانية مبني اساسا على نظرية «صدام الحضارات»، مع اثارة مريبة وقلقة لخطر اخضر مجهول الهوية، مشبوه المعالم».

ودعا بالمقابل المسلمين كافة الى العمل من اجل ان «نصحح صورتنا من خلال رفض الصورة الشبحية المشوهة التي تقدم عنا بلا ادنى احراج اخلاقي او نقد علمي،حيث غالبا ما يتم ذلك بفضل صمتنا وغيابنا او تغيبنا».

ودعا وزير الثقافة التونسي محمد العزيز بن عاشور الى التفتح على الحضارات الاخرى دون انسلاخ بدلا من التصادم والصراع الثقافي الذي لا مبرر له معتبرا ان السلام العالمي لا يمكن ان يبنى الا بالحوار. ويناقش المشاركون في المؤتمر الذي تنظمه الايسيسكو عدة موضوعات بارزة اخرى من بينها (التعايش مع غير المسلمين في مجتمع مسلم) و(الاسلام والتعايش السلمي مع الاخر).

سبتيرو زار أمس مليلية واليوم سبتة في ظل صمت مثير من طرف النظام المغربي

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

حل رئيس الحكومة الاسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو أمس بمدينة مليلية ويقوم اليوم الأربعاء بزيارة رسمية مماثلة الى مدينة سبتة، وهما المدينتان الواقعتان شمال المغرب ويوجد خلاف حول سيادتهما مع الرباط، في حين التزمت الأخيرة صمتا أثار علامات استفهام كثيرة لدى الرأي العام المغربي والاسباني والدولي كذلك.

هذه الزيارة جاءت بعد عمليات تأجيل متعددة نظرا لما قد يترتب عنها من توتر في العلاقات مع الرباط، فالمغرب يعتبرهما أراض مغربية ويطالب باستعادتهما كما أن هناك عرفا بين البلدين يؤكد عدم زيارتهما من طرف أي رئيس حكومة اسبانية أو من طرف ملك البلاد، خوان كارلوس باستثناء زيارة واحدة سنة 1980 إبان أزمة سياسية قوية بين المغرب واسبانيا، حيث قام وقتها رئيس الحكومة أدولفو سواريث بزيارة الى المدينتين.

وأثار الصمت المغربي الكثير من التساؤلات سواء في المغرب أو في اسبانيا، حيث اكتفت جرائد بعض الأحزاب المغربية المشاركة في الحكومة مثل جريدة العلم عن حزب الاستقلال وجريدة الاتحاد الاشتراكي عن الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية بمقالات وافتتاحيات تندد فيها بهذه الزيارة بينما التزم الاعلام الرسمي من تلفزة ووكالة الأنباء الرسمية الصمت المطلق. ومن ضمن التعاليق الساخرة في اسبانيا ووسط الجالية المغربية في هذا البلد الأوروبي حول الصمت المغربي أن «اليوم (امس) الذي تبدأ فيه زيارة سبتيرو الى مليلية يصادف فاتح محرم والسنة الهجرية الجديدة، ولهذا فحكومة الرباط في عطلة تامة».

ولم تلتزم الجمعيات غير الحكومية وبعض الهيئات السياسية الصمت، فقد تظاهر قرابة مئة مغربي عند الحدود الفاصلة بين مليلية ومدينة الناضور المغربية أمس خلال تواجد سبتيرو في مليلية، حيث نددوا بهذه الزيارة، ومن المرتقب أن تتظاهر جمعيات أخرى أمام القنصلية الاسبانية في مدينة تطوان خلال تواجد سبتيرو في سبتة (تطوان بعيدة 30 كلم عن سبتة).

في غضون ذلك، وصل سبتيرو الى مليلية أمس واجتمع برئيس حكومتها المحلية (مليلية تتمتع بالحكم الذاتي) خوان خوسي إمبرودا وركز أساسا على الملف الذي تعاني منه وهو الهجرة السرية، حيث زار مركزا لإيواء المهاجرين السريين. وفي تصريحات للصحافة، اعتبر سبتيرو أن «الدول الجوار والاتحاد الأوروبي مطالبة بالتعاون لمواجهة الهجرة السرية والهجرة المنظمة» وتحدث عن عدد من المشاريع الاقتصادية لتأمين الاستقرار في المدينة خلال السنوات المقبلة. وأنهى زيارته مساء أمس حيث انتقل الى سبتة التي سيمضي الليل فيها وسيبدأ اليوم زيارته الرسمية.

وارتفعت بعض الأصوات الاسبانية التي تؤكد أن سبتة ومليلية مغربيتين ويجب إعادتهما الى المغرب، لكن زعيم المعارضة اليمينية ماريانو راخوي صرح للصحافة أن «سبتيرو عليه أن يؤكد على اسبانية المدينتين أمام أي مطلب من طرف المغرب وأن لا يصمت نهائيا في هذا الشأن».

يذكر ان مدينتي سبتة ومليلية الواقعتين شمال المغرب يقوم اقتصادهما علي التهريب نحو المدن المغربية، وبلغ حجم التهريب وفق إحصائيات حكومية سنة 2003 أكثر من مليار ونصف مليار دولار وإن كان قد تراجع خلال السنتين الأخيرتين. ويعيش في سبتة 72 ألف نسمة، وفي مليلية 60 ألف نسمة، ونصف السكان من المغاربة والباقي من الاسبان.

الجزائر وبريطانيا تحضران للتوقيع على اتفاقية أمنية

■ الجزائر ـ يو بي أي: قال وزير العدل الجزائري الطيب بلعيز الاثنين إن بلاده وبريطانيا بصدد الانتهاء من ترتيبات التوقيع على أربع اتفاقيات، بينها اتفاقية تخص التعاون الأمني.

وأوضح بلعيز على هامش تنصيب اللجنة الوزارية الجزائرية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم اجتماعيا إن اتفاقية التعاون الأمني المزمع التوقيع عليها «تخص التعاون القضائي وتسليم الأشخاص الذين تقدر بريطانيا أنهم يشكلون خطرا على أمنها».

وتحفظ الوزير الجزائري عن تقديم تفاصيل عن الاتفاقية كما انه لم يشر الى تاريخ التوقيع عليها.

وحول احتمال تسليم بريطانيا للملياردير الجزائري عبد المؤمن خليفة الفار من العدالة الجزائرية بتهمة اختلاس أكثر من مليار دولار، وفقا للاتفاقية المحتملة بين البلدين قال بلعيز «إن شاء الله سيتم ذلك».

وكان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عرض في تموز (يوليو) الماضي على بريطانيا مساعدتها امنيا بعد التفجيرات التي ضربت لندن.

وأكد وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأمن الدولي كيم هوالز لدى زيارته للجزائر بعد تفجيرات لندن أن الحكومة البريطانية تريد الاستفادة من خبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب من خلال التنسيق بين البلدين وتبادل الخبرات.

وقد سبق لبريطانيا أن أوفدت في آذار (مارس) الماضي الى الجزائر امرأة معروفة بعلاقاتها الوطيدة مع الأجهزة الأمنية والمخابرات البريطانية وهي أولقا ميتلاند، والتي جاءت بصفتها رئيسة منتدى الدفاع والأمن البريطاني لبحث نتائج أول منتدى لرجال الأعمال الجزائريين والبريطانيين الذي استضافته الجزائر يومي 27 و28 شباط (فبراير) الماضي.

وقد تعزز التعاون الأمني بين البلدين بعد نجاح جهاز الشرطة البريطانية سكوتلانديار في عملية القبض العام الماضي على أربعة جزائريين ينتمون لتنظيم «إرهابي» في إحدى محطات مترو لندن بفضل مساعدة ومعلومات قدمتها المخابرات الجزائرية.

من ناحية أخرى، لم يبد الوزير الجزائري حماسا للخوض في ملف إلغاء عقوبة الإعدام كما تطالب بذلك بعض الجمعيات الأهلية الجزائرية، على الرغم من أنه كان المبادر بالكشف عن قرار السلطات نيتها في إلغائها لاحقا قبل عام.

واكتفى بلعيز بالقول «لا تنسوا أن السلطات أوقفت تنفيذ حكم الإعدام منذ عام 1993»، في إشارة الى آخر أحكام بالإعدام نفذت في حق أربعة متورطين في حادثة تفجير مطار هواري بومدين الدولي بالعاصمة الجزائرية العام 1992 التي أسفرت عن سقوط عدة قتلى.

الجزائر تشطب قضايا الإرهاب من جداول المحاكم

■ الجزائر ـ يو بي أي: قال وزير العدل الجزائري الطيب بلعيز الاثنين أن الحكومة قررت شطب قضايا الإرهاب من المحاكم الجنائية لهذا العام.

وأوضح بلعيز على هامش تنصيب اللجنة الوزارية الجزائرية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تأهيل السجناء واستيعابهم اجتماعيا بالعاصمة الجزائرية أن القضايا المتعلقة بالإرهاب ألغيت من برنامج الدورة الجنائية الحالية ترقبا لقوانين ومراسيم المصالحة الوطنية، التي ستكشف عن فئات الضالعين في الإرهاب ودعم الإرهابيين المعنيين بإبطال المتابعة القضائية التي وافق عليها الجزائريون في استفتاء شعبي نظم في 29 ايلول (سبتمبر) الماضي وحاز على ثقتهم بنسبة 97 بالمئة.

وقال إن المحاكم تنتظر الإطلاع على نصوص المصالحة قبل الفصل نهائيا في مصير الموقوفين، أو السجناء المستانفين المتورطين في قضايا الإرهاب وأعضاء شبكات دعم الإرهاب.

وكانت تقارير اخبارية أشارت الى أن الحكومة أبلغت النيابات العامة بوقف معالجة الملفات ذات الصلة بالإرهاب، مشيرة الى أن ملفات المتهمين الموجودة في التحقيق على مستوى غرفة الإتهام وفي المحكمة العليا ستلغى بمجرد صدور قوانين المصالحة والتي ستصدر خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة حسب وزير الخارجية محمد بجاوي.

من ناحية اخرى كشف بلعيز عن استفادة أكثر من ألف سجين من الإفراج المشروط منذ حزيران (يونيو) من العام الماضي.

وفي نفس السياق ذكر المفتش العام بوزارة العدل علي صحراوي أن قرار السلطات منح المساجين الذين فازوا في امتحان البكالوريا حق الاستفادة من نظام الحرية النصفية سمح لهم بالخروج صباحا للإلتحاق بالجامعة، كما كشف عن تنفيذ عقوبات ضد القضاة الذين ارتبكوا أخطاء مهنية وتجاوزات أخلاقية، وقال أن قاضيا واحدا فقط يوجد في السجن بتهمة تقاضي رشى عندما كان يمارس مهامه، مشيرا الى أن عملية تحسين الظروف المادية للقضاة قلص من ظاهرة الرشوة وأن توفير أدوات العمل ودورات التأهيل، قلّل من وقوع أخطاء في إصدار الأحكام، وأشرف الوزير الجزائري على تنصيب أعضاء لجنة تنسيق نشاطات إدماج المساجين الذين ينتمون الى 21 دائرة وزارية مهمتهم مساعدة الجانحين على العودة الى جادة الصواب.

وقال الوزير «إن استحداث هذه الآلية تم لسد فراغ خطير في مجال التكفل بالسجين بعد انقضاء عقوبته» مشيرا الى أن اللجنة ستتولى المشاركة في إعداد ومتابعة برامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عن السجناء وتقييم وضعية مؤسسات البيئة المفتوحة، ونظام الإفراج المشروط.

وكشف ان عدد المستفيدين من الإفراج المشروط بلغ 1055 سجينا في النصف الأول من 2005 بالإضافة الى وضع الإدارة العقابية 276 سجينا تحت نظام الحرية النصفية، بينما إستفاد 719 سجينا من إجازة الخروج، وهي إجراءات ترمي الى تشجيع العناصر التي تبدي جدية في الإستقامة.

المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي المغربي يعزل رئيسه ويجمد عضويته

الرباط ـ «القدس العربي»:

قرر المكتب السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي المغربي عزل رئيسه وتجميد عضويته بالمكتب السياسي عقابا له على مخالفات ارتكبها في تدبير شأن الحزب وتحديدا في عرقلته لعملية اندماج الحزب مع كل من الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية.

وأوضح بلاغ للحزب المؤيد للحكومة دون ان يشارك بها أن هذا القرار جاء بعد سلسلة من الاجتماعات عقدها المكتب السياسي حيث «سجل جميع الاعضاء الحاضرين الأخطاء التي ارتكبها رئيس الحزب بوعزة يكن مخالفا لقرارات المكتب السياسي والقانون الاساسي وخاصة المتعلقة بقرار الاندماج» مع كل من الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية.

وأضاف البلاغ ان المكتب السياسي قرر تكليف السيد محمد فضيلي برئاسة الحزب والسهر على التسيير الاداري والمالي وتمثيل الحزب على جميع المستويات و«ذلك في أفق تحقيق الاندماج مع الاحزاب المكونة للفضاء الحركي».

وأكد المكتب السياسي «بالاجماع قراره بتحقيق الاندماج مع الحركة الوطنية الشعبية والحركة الشعبية اقتناعا منه بأن التكتلات الحزبية القوية هي السبيل الانجع لمواجهة التحديات المستقبلية التي ستعرفها بلادنا على جميع المستويات».

وأبرز «ان المجلس الوطني اجتمع يوم الاحد29 كانون الثاني (يناير) الماضي بالرباط وأقر تزكية جميع قرارات المكتب السياسي ملحا على المضي قدما في تقوية الفضاء الحركي كوسيلة لمواجهة الاستحقاقات القادمة».

وقال بوعزة يكن رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المقال أنه تفاجأ لقرار «إقالته» من رئاسة الحزب وتجميد عضويته بالمكتب السياسي.

وأوضح أنه أبلغ شركاء الحزب (الحركة الشعبية والحركة الوطنية الشعبية) اقتراحا تقدم به أمام اجتماع المكتب السياسي للحزب قبل ثمانية أيام كي «يسير الحزب بطريقة مندمجة»، موضحا أن الاقتراح يهم «التمثيلية والمساواة في المؤتمر، والرئاسة».

وأضاف أن أعضاء المكتب السياسي «قبلوا القرارات الجماعية في ما يخص الرئاسة، فيما رفضوا تلك التي تخص التمثيلية». وقال «هؤلاء الأعضاء رفضوا إعطائي بديلا وأنهم لم يحترموا أي قانون من الناحية الشكلية».

وكان الاتحاد الديمقراطي قد انشق نهاية التسعينات عن الحركة الوطنية الشعبية التي يتزعمها المحجوبي احرضان بعد اتصالات جرت فيما بعد بين الطرفين بالاضافة للحركة الشعبية المشاركة بالحكومة لاعادة اللحمة للحركات الشعبية وشكلت الاطراف الثلاثة تكتلا برلمانيا موحدا على امل ان يتقدموا كأول فريق عدديا بمجلس النواب للحصول على مكاسب حكومية.

على خلفية نشرها تحقيقا حول الحريم في القصر الملكي المغربي

تأجيل النظر بملف صحيفة «الأيام» المغربية الى السادس من شباط

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

قررت محكمة بالدار البيضاء تأجيل النظر في ملف صحيفة «الأيام» الاسبوعية المستقلة الى غاية السادس من شباط (فبراير) الحالي وذلك بعد جلسة عقدت الاثنين خصصت للمرافعات التي تقدمت بها هيئة دفاع اسبوعية (الأيام) المتابعة على خلفية نشرها تحقيقا حول الحريم في القصر الملكي المغربي في عهد ثلاثة ملوك.

ومثل امام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء كل من نور الدين مفتاح مدير اسبوعية «الايام» ومرية مكريم كبيرة محرري الاسبوعية والتي اعدت التحقيق الذي يتناول نظام الحريم في القصر الملكي في عهود الملك محمد الخامس والملك الحسن الثاني والملك محمد السادس وذلك استنادا الى شهادة طبيب فرنسي كان الطبيب الخاص للملك محمد الخامس والحسن الثاني نشرت الاسبوعية حوارا مطولا معه حول علاقته بالقصر الملكي.

كما تابعت النيابة العامة اسبوعية «الايام» بشخص نور الدين مفتاح ومريم مكريم بالاضافة الى تهم «نشر ونقل أنباء زائفة وادعاءات ووقائع غير صحيحة بتهمة نشر صور أفراد الأسرة الملكية، دون أخذ إذن مسبق من الديوان الملكي».

وبالاضافة للنيابة العامة نصب مجلس قدماء المقاومين نفسه طرفا مدنيا ضد الاسبوعية على اساس ان في التحقيق ما يمس بالملك الراحل محمد الخامس الذي يعتبره المجلس رمز المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي.

واعتبرت هيئة الدفاع عن الاسبوعية أن المجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير «ليست له الصلاحية في تنصيب نفسه كطرف مدني باعتبار طابعه المؤقت» وأن المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير هي «الجهاز الذي يحق له رفع الشكاية وتنصيب نفسه كمتضرر في القضية». بينما اعتبرت هيئة دفاع المجلس الوطني المؤقت في هذه الجلسة أنه «يحق لكل شخص تنصيب نفسه طرفا مدنيا إذا تعرض لأدنى قذف أو تشهير يمس به وبكرامته».

وطلب المحاميان عبد الكبير طبيح وفاطمة مستغفر نيابة عن المجلس في هذا الملتمس، تأخير الملف للتمكن من تقديم المطالب المدنية.

ولوحظ خلال جلسة الاثنين في محاكمة الايام حضور مكثف لممثلي المنظمات الحقوقية ولوسائل الاعلام المغربية والدولية والفاعلين في المجتمع المدني. في اشارة لحالة القلق التي تعرفها اوساط الصحافيين والفاعلين في ميدان حقوق الانسان والحريات في المغرب بعد تزايد حالات متابعة الصحف والصحافيين والحكم عليها بغرامات عالية تقول هذه الاوساط ان السلطات لجأت اليها للتضييق على الصحف والحد من انتقاداتها للسلطات والتطرق الى ملفات تحاول السلطات ابقاءها ضمن المحظور او المقدسات.

واثارت تصريحات سابقة لوزير العدل المغربي محمد بوزوبع امام مجلس النواب عن تشكيل خلية تابعة للوزارة لمتابعة الصحف وما قد تثيره من قضايا تمس ان البلاد او تزعزع الاستقرار الكثير من النقاش في الاوساط السياسية المغربية حتى بعد توضيحات الوزير من ان الخلية هي كغيرها من خلايا الحافة المشكلة في دواوين كل الوزراء لمتابعة من ينشر والتعاطي معه وليس لمتابعته قضائيا او ملاحقته.

وحاول وزير العدل محمد بوزوبع التخفيف من حالة القلق مؤكدا على ان سلطات بلاده متمسكة بممارسة الصحافة لحرياتها شرط الالتزام بالقانون وقلل بوزوبع من اهمية الملفات المعروضة على القضاء وقال إن الملفات المتعلقة بمخالفات الصحافة المعروضة حاليا على القضاء عن طريق النيابة العامة لا تتعدى ستة.

وأوضح أن أول هذه الملفات يهم صحافي من جريدة «الاحداث المغربية» مقيم ببني ملال قام بكتابة رسالة «لا تلزمه الا هو» موجهة لرئيس محكمة المدينة كتب فيها عبارات السب والقذف في حق قضاة نفس المحكمة ونعتهم «بالمرتشين».

أما الحالة الثانية فتهم أنس كنون وهو صحافي محلي بطنجة له عدة سوابق في هذا المجال، وقد تمت إدانته، وقضيته معروضة حاليا على النقض.

وأوضح الوزير في تصريحات صحافية أن الملف الثالث يخص الصحافي عبد العزيز كوكاس مدير الاسبوعية «الجديدة»، «الذي أعطى منبرا لنادية ياسين» كريمة عبد السلام ياسين مرشد جماعة العدل والاحسان في اشارة الى حوار صحافي اجرته الاسبوعية في حزيران (يونيو) الماضي قالت فيه ان الملكية لم تعد نظاما صالحا لحكم المغرب وانها تفضل النظام الجمهوري.

ويهم الملف الرابع حسب وزير العدل المغربي صحيفة «المشعل» والصحافي ادريس شبتان، «الذي قام بـ(سب) الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وهو أمر لا يمكن قبوله، وقد حكمت عليه المحكمة بغرامة قدرها100 ألف درهم وسنة حبسا موقوفة التنفيذ، والقضية معروضة على النقض».

وتهم الحالة الخامسة، متابعة صحافي بجريدة محلية بالناظور «العبور» الذي «سب» قضاة المدينة.

دعوا لاعتماد رؤية كونية شاملة للتصدي لجذور هذه الظاهرة

وزراء الداخلية العرب يرفضون الصاق الارهاب بالاسلام

■ تونس ـ رويترز: رفض وزراء الداخلية العرب امس الثلاثاء في ختام اجتماعاتهم بالعاصمة التونسية محاولات الصاق الارهاب بالدين الاسلامي ودعوا لاعتماد رؤية كونية شاملة للتصدي لجذور هذه الظاهرة.

وعبروا في بيان ختامي صدر عقب انتهاء اعمال الدورة 23 لمجلس وزراء الداخلية العرب عن «رفضهم الصاق الارهاب بالاسلام والتأكيد على وجوب التفريق بين الدين الاسلامي الحنيف والارهاب باعتبار ان الارهاب لا يرتبط بدين ثقافة او جنسية او منطقة جغرافية».

ودعا البيان الى «اعتماد رؤية كونية تتصدى لجذور الارهاب بعيدا عن المعالجة الجزئية او الظرفية تأخذ في الاعتبار معالجة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وازالة بؤر التوتر الاقليمية».

وشدد الوزراء العرب على ضرورة «التصدي الحاسم للدعوات التي تحرض على ممارسة الارهاب والفتاوى التي تبرر اعماله وتسعى لتوفير غطاء شرعي لمرتكبي الارهاب».

كما دعوا اجهزة الاعلام والفضائيات الى توخي الحذر والدقة والموضوعية في نقل المعلومات وعدم افساح المجال لتلك المقولات المضللة للرأي العام وعدم استغلالها في نقل الفكر الارهابي ورسائله. ولم يتضمن البيان الختامي ادانة لهجمات المسلحين على قوات الامن العراقية والابرياء مثلما طالب وزير الداخلية العراقي باقر صولاج.

كما طالب وزراء الداخلية العرب امس الثلاثاء حكومة الدنمارك بمعاقبة المسؤولين عن الاساءة للرسول محمد في اشارة قوية لتوحد موقف الدول العربية ازاء هذه المسألة التي اثارت جدلا واسعا.

وجاء في البيان «استنكار شديد وادانة لما نشر في الصحافة الدنمركية من اساءة للدين الاسلامي والرسول الكريم». واضاف بيان المجلس انه «يطالب الحكومة الدنمركية باتخاذ اجراءات حاسمة لمعاقبة المسؤولين عن تلك الاساءات وضمان عدم تكرارها باعتبار ان من شأن ذلك ان يخلق بؤر توتر جديدة واثارة مشاعر الحقد والكراهية».

وعن امكانية اتخاذ خطوات عملية اخرى قال وزير الداخلية السوداني الزبير بشير ان «لكل بلد حرية اتخاذ اي خطوات مناسبة ازاء هذه المسألة لكن كل على حدة».

تأهب امني لعناصر الشرطة التونسية امام مقر انعقاد مؤتمر وزراء الداخلية العرب

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبدالله السيد:

في بيان مشترك بعد زيارة عبدالله واد

أول تصحيح لمسار العلاقات بين السنغال وموريتانيا والرئيس واد يؤكد دعمه للبرنامج الانتقالي بنواكشوط

بعد سنوات طويلة من عدم الإنسجام والإنطواء على التوتر المستمر أخذت العلاقات الموريتانية السنغالية لأول مرة منذ ثلاثة عقود مسارا وصفه الجانبان بأنه المسار الصحيح.

جاء ذلك في منطوق بيان مشترك وزع أمس في نواكشوط في أعقاب زيارة أداها الرئيس السنغالي عبد الله واد لموريتانيا ودامت يوما كاملا.

وأكد الجانبان الموريتاني والسنغالي أن ما التصق بالعلاقات الموريتانية السنغالية من توتر طيلة حكم الرئيس المخلوع معاوية ولد الطايع بما فيه أحداث نيسان (ابريل) 1989 العرقية الدامية قد تجاوز الآن ليحل محله عهد من التواصل الشفاف والجوار الحسن.

وبدا الرئيس السنغالي عبد الله واد مرتاحا خلال زيارته الأولى لموريتانيا منذ الإطاحة بالرئيس السابق ولد الطايع الذي لم يكن الرئيس واد يرتاح له ولا لنظامه غير أن ظروف الجوار وتشابك المصالح اضطرته لمهادنته.

وأكد واد في تصريحات للصحافة أنه أجرى لقاء على انفراد مع الرئيس ولد فال وتناول معه جميع مجالات التعاون الثنائي ومشاكل المنطقة والقارة والعالم، في وقت عكف فيه الوفدان الموريتاني والسنغالي على استعراض ودراسة جوانب التعاون بين البلدين وتوصلا الى ما يدعم التعاون الثنائي، فيما التقى رجال الأعمال السنغاليون بنظرائهم الموريتانيين.

وشدد الرئيس عبد الله واد على أن العلاقات الموريتانية السنغالية ممتازة مبرزا أن البحث تركز حول السعي لتعزيزها وتوطيدها.

وقال لقد أكدنا على ضرورة إنجاز سريع لمشروع جسر روصو الخاص بعبور نهر السنغال الذي يشكل الحدود الطبيعية بين البلدين مبرزا أنه مشروع متقدم ويحظى بدعم البنك الإفريقي للتنمية ولاشك أنه عند الاقتضاء، سيجد المساندة اللازمة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وأصدقائنا العرب.

وتحدث الرئيس السنغالي عن أهمية إنجاز الجزء الرابط بين نواكشوط والمغرب من طريق الساحل مؤكدا أن هذا الطريق بالغ الأهمية ليس بالنسبة لموريتانيا والسنغال فحسب وإنما بالنسبة لإفريقيا بشكل عام لأنه يشكل الأداة الوحيدة المتاحة لربط القارة الإفريقية بقارة أوروبا وهو يؤكد تعلقنا بوحدة القارتين ونحن نطالب أوروبا بإكمال ما يخصها من المشروع.

وفي إشارة منه لتحفظ الأوروبيين إزاء تسهيل الربط بين القارتين خوفا من الهجرة قال الرئيس واد «نعرف أن ثمة ترددا، لكن ذلك خطأ، فالأفضل وجود قنوات مفتوحة تحت الرقابة، ففي حالة انعدامها سيمر الراغبون في الهجرة من كل مكان».

وأشار الرئيس واد الى أن محادثاته مع الرئيس الموريتاني تناولت الوضع في ساحل العاج والنتائج المعتبرة التي تحققت في هذا البلد إضافة للمشاكل في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبصورة عامة سجلنا، يقول الرئيس واد،التقدم الحاصل على صعيد السلام لأن المهم هو تعلقنا المشترك بالسلام لاعتقادنا ان كل شيء يمر عبره ولا مجال لأي تقدم في إفريقيا من دونه، وبالسلام يمكن دول القارة من ان توجه إمكانياتها وإرادتها نحو بناء القارة.

وأضاف الرئيس واد لقد أثرنا كذلك بعض المشاكل الدولية مثل مشكلة فلسطين التي نحن متعلقون بها ونعتقد أن الشعب الفلسطيني عبر بحرية عن إرادته في الإنتخابات الأخيرة وفقا لقاعدة كونية ولا يمكننا الا أن نحترم ارادته.

وفيما يتعلق بالمشاكل الاخرى أكد الرئيس السنغالي اعتقاده بأن حكومة انتقالية كالتي في موريتانيا لا يمكنها إنجاز كل شيء لكني أجزم بان الركائز أرسيت بقوة كما أن الطريق رسم بوضوح، وقد هنأت الرئيس الموريتاني على زهده في السلطة والإحتفاظ بها وسماحه للشعب باختيار من سيتولون قيادته انطلاقا من خيار حر، خاصة وأنه في قارتنا ليس متاحا في أغلب الأحيان ان يأتي الى السلطة من لا يرغب فيها ويكتفي بتهيئة الظروف اللازمة للشعب من أجل ان يختار بحرية من يتولى أمره.

لقد هنأت الرئيس فال على هذا المثال النادر الذي يقدمه وأعرف انه يفعل ذلك بكل قناعة كما أنه يقدم درسا لجميع شعوب القارة.

وتحدث الرئيس السنغالي عبد الله واد عن مشكلة اللاجئين الموريتاني من أصل زنجي والمقيمين شمال السنغال منذ احداث نيسان (إبريل) 1989 فقال «هذا مشكل ورثناه نحن الاثنان ولم يتسبب أي منا فيه ويتعين علينا تسييره».

وقال إن «الرئيس الموريتاني أكد أن هذا المشكل موريتاني يعود للموريتانيين ولموريتانيا أن تحله ويجب ألا يترك تأثيها الى الأبد».

وأضاف الرئيس واد قائلا«انني اتفهم تماما ان سلطة انتقالية كالتي تحكم موريتانيا حاليا لا يمكن ان تشرع في حل مشكل بهذه الدرجة من التعقيد والمهم في ظل سلطة انتقالية هو ان تكون هناك رؤية لهذا الموضوع وتحديد لطريق واضح من أجل الوصول الى حل».

وتحدث الرئيس واد عن رفع قرار تعليق موريتانيا في الإتحاد الإفريقي الذي اتخذ بعد قلب نظام ولد الطايع في الثالث اب (أغسطس) فقال «لا يمكنني ان أدعي امتلاكي لسلطات ليست بيدي لكن من الواضح أنني أدعم موريتانيا وزيارتي اليوم لها دلالتها في هذا المنحى خاصة وأنني كنت أول من اعترف بنظام الرئيس اعل ولد محمد فال لأنني كنت أعرف انه يحمل تغييرا يستجيب لتطلعات الشعب الموريتاني

اذن، سأقدم كل ما أستطيع ليس على مستوى إفريقيا وحدها بل في كل انحاء العالم، وقد حاولت منذ اليوم الاول اقناع الاتحاد الافريقي ولجنته بان الرئيس اعل ولد محمد فال ليس شخصا مجهولا بل هو ديمقراطي مخلص واعتقد أنني نجحت في إقناعهم ولا أعتقد انني قد أخطأت في تقديم الصورة الحقيقية عن السيد الرئيس فهو اليوم مثال لرجل ديمقراطي يحب وطنه غير عابئ بالسلطة». وأكد الرئيسان الموريتاني والسنغالي دعمهما لجهود المجتمع الدولي من أجل اقامة السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط طبقا لقرارات الامم المتحدة ذات ال